Libyan Journal of Educational Research and E-Learning (LJERE)
ISSN: 3105-3556
Volume 2, Issue 1, 2026
Page No: 297-315
Website: https://ljere.com.ly/index.php/ljere/index

Social and Economic Problems Associated with Women's Empowerment in Libyan Society: A Study on a Sample of Working Women in the Education Sector in Benghazi City

Salma Husayn Abdullh Qadirboh *
Department of Sociology, School of Humanities, Libyan Academy for Graduate Studies, Benghazi Branch, Libya.

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة في المجتمع الليبي: دراسة على عينة من النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي

سالمة حسين عبد الله قادربوه *
قسم علم الاجتماع، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فرع بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: salmaalmaghrabi1971@gmail.com

Received: 28-11-2025	**Accepted:** 14-01-2026	**Published:** 09-02-2026

Abstract

This study aims to identify the most important social and economic problems associated with women's empowerment in Libyan society, with a focus on the situation of women working in the education sector in the city of Benghazi. The study stems from the importance of women's role in the development process and the challenges they face that hinder their effective participation in economic and social life.

The study adopted the descriptive–analytical method and was applied to a sample of women working in the education sector, including administrative employees and workers, in order to document their professional and social experiences and analyze the problems they encounter. A questionnaire was used as the main tool for data collection.

The results of the study showed that working women suffer from several social problems, most notably the occasional lack of family support and the multiple roles assigned to women between work and family responsibilities. In addition, there are cultural and social constraints that limit opportunities for women's empowerment and career advancement. The study also revealed economic challenges such as low wages compared to the requirements of living, weak financial incentives, and limited opportunities for promotion and professional training, which negatively affect job and economic stability.

The study concluded with the need to strengthen policies supporting women in Libyan society, particularly in the education sector, by improving economic conditions, providing training and qualification programs, supporting work–family balance, and promoting societal awareness of the importance of women's role.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Women's Empowerment, Social Problems, Economic Problems, Working Women, Education Sector, Libyan Society.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة في المجتمع الليبي، مع التركيز على واقع النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي، وانطلقت الدراسة من أهمية دور المرأة في عملية التنمية وما يواجها من تحديات تعيق مشاركتها الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي والتحليلي حيث تك تطبيقها على عينة من النساء العاملات في قطاع التعليم من موظفات إداريات وعاملات بهدف رصد تجاربهن المهنية والاجتماعية وتحليل المشكلات وتحليل المشكلات التي تواجهن وقد استخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسه لجمع البيانات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء العاملات يعانين من عدة مشكلات اجتماعية؟ ومن أبرزها ضعف الدعم الاسري آحياناً وتعدد الأدوار الملقاة على عاتق المرأة بين العمل والأسرة إضافة إلى بعض المعيقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من فرص تمكين المرأة وتقدمها الوظيفي، وتدني الأجور مقارنة بمتطلبات المعيشة وضعف الحوافز المادية وقلة فرص الترقية، والتأهيل المهني مما يؤثر سلباً على الاستقرار الوظيفي والاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز سياسات المرأة في المجتمع الليبي خاصة في قطاع التعليم من خلال تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير برامج تدريب وتأهيل ودعم التوازن بين الحياة الاسرية والمهنية إضافة إلى نشر الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : تمكين المرأة، المشكلات الاجتماعية، المشكلات الاقتصادية، المرأة العاملة، قطاع التعليم، المجتمع الليبي.

المقدمة:

احتلت قضايا المرأة بصفة عامة اهتماما خاصاً، وذلك من خلال دعم مستواها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع إبراز الدور الذي تقوم به سواء داخل الأسرة كان أم داخل المجتمع وقد أصبح تمكين المرأة من أهم القضايا المعاصرة منذ تسعينيات القرن الماضي فأصبحت قضية المرأة وتمكينها، ومحاولة إشراكها، وإبراز دورها في المجتمع إلى قضية محورية،

تعد المرأة أساس المجتمع والتي عن طريقها يخرج أفراده إلى الوجود وعن طريقها ينمو أفرادها ويشبون رجالا ونساءً، وينتشرون في كل جوانبه ويفكرون ويعملون، فالمرأة هي الصورة التي تنطبع في عقل كل فرد من أفراد المجتمع، وهي المغذي الأول لكل واحد من أبنائه.

ومع ذلك مازالت المرأة تواجه التميز وعدم المساواة، فالنساء ما زلن يعانين من الإهمال والتهميش والاستبعاد، من عدم المشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع ومشكلاته، بل وبما يتعلق بحياتهم الشخصية وما يرتبط بحقوقهم المشروعة، ومع تعرض المرأة الى العديد من المشكلات لم يعد يقتصر أهمية دورها في الحياة على عملية حفظ بقاء واستمرار النوع بل تعدت ذلك إلى المساهمة في بناء وتطوير المجتمع، فهي المسئولة شأنها شأن الرجل عن تنمية وبناء المجتمع وتحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي.

وبالتالي أصبحت قضايا المرأة محوراً للاهتمام ومجالاً للبحث والتغيير في كثير من الدول، نظراً لإدخال وضعها وواقعها المستند إلى كثير من المتغيرات والتركيبات الاجتماعية، وبذلك فإن تحسين واقع المرأة مطلباً عالمياً،

وتعتبر المرأة وقضاياها إحدى أهم الموضوعات الرئيسة التي تشغل فكر دارسي العلوم الإنسانية عامة، وعلم الاجتماع خاصة، وشهدت المجتمعات المتقدمة والنامية في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في دراسات المرأة، وتسعى العديد من هذه المجتمعات للوقوف على أهم المشاكل التي تقف في وجه تمكين المرأة، وتعزيز دورها في المجتمع، ويعتبر التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي احتلت مكانة على قائمة أولويات الحكومة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة المرأة وتمكينها، إلا أنه مازال هنالك العديد من المشاكل التي تؤثر بالسلب في قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

يعد تمكين المرأة أحد القضايا الاجتماعية والتنموية المهمة التي حظيت باهتمام متزايد في المجتمعات المعاصرة، لما للمرأة من دور أساسي في تحقيق التنمية الشاملة، وفي المجتمع الليبي شهدت المرأة تطوراً ملحوظاً في مشاركتها في مختلف مجالات العمل ولا سيما في قطاع التعليم الذي يعد من أكثر القطاعات استيعاباً للمرأة. ورغم هذا الحضور المتزايد لاتزال المرأة الليبية تواجه جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من مستوي تمكينها وتؤثر على أدائها المهني واستقرارها الوظيفي فمن الناحية الاجتماعية، تعاني المرأة العاملة من تعدد الأدوار بين الأسرة والعمل .وضعف الدعم الاجتماعي احياناً إضافة إلى بعض الموروثات الثقافية التي مازالت تؤثر على نظرة المجتمع لعمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، اما من الناحية الاقتصادية ، فتتمثل أبرز المشكلات في تدني مستوي الدخل وضعف الحوافز والترقيات وارتفاع تكاليف المعيشة مما ينعكس سلباً على الوضع المعيشي والنفسي للمرأة العاملة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتبرز هذه الإشكاليات بشكل أوضح لدى النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي حيث تتحمل المرأة مسؤوليات مهنيو تتطلب جهداً ذهنياً ووقتاً طويلاً ، إلى جانب مسؤولياتها الأسرية ، الأمر الذى يجعلها أكثر عرضه للضغوط الاجتماعية والاقتصادية .فأهمية هذه الدراسة تسهي إلى تسليط الضوء على واقع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة من حلال دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي بهدف فهم طبيعة هذه المشكلات وتحليل تأثيرها على مستوى المرأة داخل المجتمع الليبي.

اولاً: - موضوع الدراسة

1-مشكلة الدراسة:

تعد المرأة بدورها ومكانتها في المجتمع من أهم المسائل التي ناقشتها المجتمعات منذ القدم، ولا تزال تطرح حتى في وقتنا الراهن وذلك في صيغ حديثة متجددة تتناسب ومتطلبات العصر الحديث ، حتى أصبح البحث في قضايا المرأة و محل اهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير حكومية بحيث أصبحت جزء فعالا ومؤثرا في حياة المرأة وتطورها مما يساهم في ترقية المجتمعات، و في إطار الاهتمام العالمي المنبثق من التأكيد على البعد الاجتماعي وتصاعد الاهتمام بتمكين المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة فأصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياسا لمدى نمو المجتمع ، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط بمدى تقدم المرأة و قدرتها على المشاركة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وتعتبر المنظمات الجمعية أداة أساسية لمساعدة المرأة على اكتساب المزيد من التفاعل والاندماج في قضايا المجتمع المختلفة لما تتميز به من صفات ايجابية كالحرية وفعالية التنظيم والتنسيق والعمل الجماعي ..... مما يعزز من مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لما تتمتع به من مهارات وقدرات في إطار العمل الجماعي. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا بتفعيل دور الجمعيات لقضايا المرأة من خلال حرصها على تمكينها لحقوقها وتوعيتها في مسئولياتها حيث يعد تمكين المرأة أحد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمم ونهوضها. وبالتالي مشكلة الدراسة تحدد واقع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة الليبية في قطاع التعليم بمدينة بنغازي وتأثيرها على تمكينها المهني والاجتماعي.

2 -تساؤلات الدراسة:

-ما مفهوم تمكين المرأة في المجتمع الليبي من وجهه نظر النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي
-ما أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة الليبية العاملة في قطاع التعليم بمدينة بنغازي
-ما أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة الليبية العاملة في قطاع التعليم بمدينة بنغازي
-ما مدي تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على تمكين المرأة العاملة في قطاع التعليم بنغازي.

3 -أهداف الدراسة:

-التعرف على فهم تمكين المرأة في المجتمع الليبي من وجهه نظر النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي
-تحديد أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة الليبية في قطاع التعليم بمدينة بنغازي
-التعرف على أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة الليبية العاملة في قطاع التعليم بمدينة بنغازي.
-الكشف على مدي تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة العاملة في قطاع التعليم بمدينة بنغازي

4: -أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أن المرأة نصف المجتمع، وتمكينها يساهم في نهضة الأمم، ولا تقوم لأي مجتمع قائمة إلا إذا تحقق فيه التمكين الكامل للمرأة، كما تتبع أهميتها من الدور الراسخ الذي تلعبه المرأة في أنشطة تنمية المجتمع، فهي القوة التي لا يمكن إهمالها أو الاستغناء عنها، وهي الطاقة التي يجب استثمارها والاستفادة منها.

أ-أهمية نظرية

تتمثل هذه الأهمية في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة في المجتمع، كما يمكن أن تطرح هذه الدراسة بعض الأفكار التي يمكن أن تكون مجالاً لبحوث ودراسات مستقبلية.

ب-أهمية تطبيقية

تتمثل هذه الأهمية في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة في المجتمع، ومحاولة الوصول إلى مجموعه من الاقتراحات والحلول التي تعين المرأة على هذا التمكين، والقضاء على المشكلات التي تحول دون هذا التمكين.

5: -مفاهيم الدراسة:

أ-المشكلات الاجتماعية

-عرفت المشكلة الاجتماعية بانها تمثل فجوه غير مرغوبه بين المثاليات الاجتماعية المرغوبة والوقائع الاجتماعية الكائنة، فالمشكلة الاجتماعية تعبر عن التباين، فمثاليات أي مجتمع تعتمد على قيم أفراده، والقيم هي الأفكار المشتركة بين الأفراد عن الأشياء المرغوبة والسوية والصحيحة. وتختلف القيم من مجتمع لآخر، بل وبين الجماعات المختلفة دائماً ما تكون في حالة تغير فإن الهوة بين مثاليات اجتماعية معينة وبين بعض الوقائع الاجتماعية تتغير أيضاً الأمر الذي يعني ظهور مشكلات اجتماعية جديدة واختفاء أخري". (الجوهري وآخرون،2001ص156)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

-عرفت بأنها " أشكال من التفاعل والعلاقات الاجتماعية غير المتوازنة بين رغبات الفرد والجماعة ومتطلبات المجتمع العام، وتمتلك هذه الأشكال العديد من المقومات التي يصنعها المجتمع ويضغط بها على الفرد لتحد من تمرده، وهي بهذا المعنى نمط من أنماط التعايش الفارق بين الفرد والمجتمع، وبين الجماعة والنظام". (عمران عليان،2009 ص186)
تعرف المشكلة بأنها: "معوق أو شيء ضار وظيفياً وبنائياً يقف حائلاً أمام إشباع الاحتياجات الأساسية، أو أنها: ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق إجراءات بناءة (أبوالمعاطي،2005: ص114)
وتعرف المشكلة بأنها: مسألة تتطلب الحل واتخاذ القرار أو تقرير شيء ماء فالمشكلة تمثل نقطة صعبة أو معقدة تتطلب التوازن النفسي، كما تشير إلى السلوك المنحرف أو التعامل مع أوضاع تولدت من قيم اجتماعية متصارعة (الخولي ،1992ص20)

التعريف الإجرائي

تعرف بأنها العراقيل التي قد تكون عائق في طريق المرأة نحو الابداع والتميز

ب-المشكلات الاقتصادية

تعرف بأنها:" إشكالية اشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة واللامحدودة بموارد نادرة ومحدودة وهو ما يحتم ضرورة استغلال تلك الموارد بأمثل طريقه ممكنه (العبد وآخرون2018ص48)
وتعرف بأنه:" عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات ويرجع هذا اساساً إلى الندرة، أي قصور الموارد المتاحة لمجتمع من المجتمعات عن الوفاء بكل ما يحتاج إلية أفراده (الميسر ،1985ص75)
وتعرف بأنها محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار" (الخميسي،2000ص27)

ج-التمكين:

حيث تعرف (أماني مسعود) أن التمكين هو القضاء على كافة أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد وذلك يتحقق من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:
-العمل على إزالة كل معوقات التمكين سواء كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية المتصلة بالعادات والتقاليد والأعراف وغيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة النساء، الأقليات الفقراء...) أو الأقل حظا في مراتب أدنى.
-استحداث هياكل ومؤسسات هدفها تفعيل السياسات والإجراءات والتشريعات المتبناة بهدف القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش، تتولى عملية التمكين.
-تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والمهارات والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة، وفرصا متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. (مسعود،2006ص23)
-ويعرف التمكين بانه عملية تعليمية تهدف إلى زيادة قدرات الافراد من خلال التفاعل مع المشكلات التي تواجههم داخل المجتمع المحلي، وهذا ما يؤكد علية "كريس أوبرن" حيث يري أن التمكين يهدف إلى حصول الأفراد والجماعات المحرومة من الخدمات على الموارد الأساسية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية. (زهران،2015ص91)
-وكما يعرف التمكين بأنه تلك العملية التي من شأنها العمل على زيادة القوة والقدرة الشخصية فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية والتي يمكن من خلالها القيام بما هو منوط بهم من اعمال ومهام على أكمل وجه ممكن من أجل تحسين أوضاعهم الحياتية (عبد الغفار،2009ص376)
ويعزى مفهوم التمكين في الفكر الاقتصادي وحسب الموسوعة الحرة إلى زيادة قوة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية، وهو غالبا ما يعني أن الشخص المتمكن يطور الثقة في قدراته. وفي الأدبيات الحديثة حول التمكين فأن المعنى هو معنى مفترض وليس معرفا أو مشروحا، حيث انه من السهل تعريف التمكين عندما يكون غائبا ألا انه من العسير تعريفة عندما يكون موجودا، وقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم التمكين اذ يعرفه البنك الدولي على أنه: عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة لمؤسسة أو تنظيم ما. (احمد،2003ص161)

د-المرأة:

انسان يمثل النصف الاخر من العنصر البشري في المجتمع، وتحمل جينات أنثوية من الميلاد بما يميزها عن الرجل ولها بنيه وطبيعة جسدية خاصة تختلف عن بيئة الذكر، ولها قدرات أخرى تميزها وتختص بها(نافع،2004ص29)
والمرأة كالرجل في تكوين الأسرة، فهي عمادها ومبعث سعادتها، فإذا كانت صالحة أقامت بيتها على نظام وطيد، وبثت فيه روح الحياة وملأته بأسباب السعادة، وعنيت بتربية أبنائها، وإذا كانت المرأة فاسدة بذرت في بيتها بذور الفساد (رشوان،2011ص44)

ه-تمكين المرأة:

تمكين المرأة هو أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في نهاية الثمانيات، وهو أكثر المناهج تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة عنصراً فاعلاً في المجتمع، وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات، وهذا بدوره يعزز مكانة المرأة في المجتمع ويزيل العقبات القانونية التي تعرقل المسيرة التنموية. (فيضي،2006ص34)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- يعرف بانة تطوير لطاقتها وتشجيعها على ترك القيم البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها وتعوق انطلاقها، وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية، لإتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة والتدريب المهني اللازم لذلك، والعمل على مواجهة المشكلات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في المجتمع (صندوق الأمم المتحدة، للسكان 2000ص47)
-كما يعرف بأنه دعم نفوذ المرأة وتنظيم قدرتها على فهم وضعها وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغير (أبو الخير،2019ص 437)

و-تعريف التمكين إجرائيا:

هو عملية تتضمن عنصر القوة والتغيير، هدفها منح فرصة للفئات المهمشة في المجتمع لإدماجها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال بناء قدراتها الذاتية وتوليد الوعي لديها بأهمية الدفاع عن مجمل حقوقها وحرياتها الأساسية لتفعيل ممارستها الحقيقية لها على أرض الواقع بكل جدارة واستحقاق ودون تمييز بين أفراد وفئات المجتمع.

س-المجتمع:

هو مجموعة من الأفراد التي تتشابه في الأفكار والمعتقدات والآراء واللغة والتقاليد والأعراف ويعيشون داخل منطقة جغرافيا محددة، كما تربطهم العلاقات الاجتماعية التي تولد عملية التفاعل الإنساني، حيث أن لكل فرد وظيفة معينة تعمل على بناء الهيكل الاجتماعي الشامل، كما يشعر الأفراد داخل هذه الدوائر بالانتماء أو روح الجماعة(حسن،1999ص555)
-هو عبارة عن مجموعة من الناس تعيش على مساحة جغرافية محددة تجمع بينهم عوامل مشتركة كالثقافة أو الدين ولهم أهداف ومصالح مشتركة ويتكون بشكل عام من شرائح اجتماعية متعددة تعتمد على التقسيم الطبقي أو الديني والعديد من التقسيمات الأخرى، إلا أن هذا لا ينفي مصالحهم وتطلعاتهم المشتركة (منصور،2019ص 47)

6-الدراسات السابقة:

1- دراسة الهادي حامد 2003 بعنوان المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين، "دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية،

هدفت الدراسة إلى وصف واقع المرأة في قرية الغار بالشرقية، والكشف عن خصائصها الأولية، وواقعها الاقتصادي، ووصف دورها في المشاركة السياسية وتم استخدام عينة عشوائية منتظمة بنسبة 8 % من مجتمع الدراسة بموجب 152 مفردة اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة. وخلصت النتائج أن المؤسسات الأهلية أسهمت بدور كبير في تهميش المرأة في مجتمع الدراسة وخاصة من ناحية الأعمال التطوعية، وقد حملت هذه المؤسسات المرأة ولم تمكنها إلا في بعض الجوانب الاقتصادية من خلال المساعدات والمنح التي تقدمها، وقد أبدت العينة وعيا حقيقيا بالقضية الأساسية وهي تمكين المرأة من الجمعيات الأهلية، وأبدين استعداد هن وتطلعاتهن إلى ذلك.

2-دراسة توفيق نشوي 2004 بعنوان تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أبعاد التمكين الكيفي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل و سنوات الخبرة وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة العاملة ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة بلغ حجمها 315 مفردة موزعة على ثلاث فئات في الإدارة، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات في القطاع الحكومي، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت على مستوى التمكين الاقتصادي على مؤشر اتخاذ القرارات تمكينا في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية. أما على مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة في عينة الدراسة تمكينا على مؤشر العضوية في المنظمات وأنشطة الجمعيات..

3- دراسة السمالوطي إقبال 2007 عنوان دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة في مصر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر اتجاه تمكين المرأة من حيث حجم الجمعيات الأهلية وحجم مشاركة المرأة فيها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم وتمكين المرأة ومشاركتها قلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف المرأة اجتماعيا وسياسيا.

4-دراسة عبد الجواد سلوى 2009 بعنوان استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة الفلسطينية على مواجهة مشاكلها.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجيات التمكين والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاستراتيجية ومساعدة المرأة على مواجهة مشاكلها واستخدمت في الدراسة المنهج التجريبي للتجربة القبلية والبعدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدي، أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

5-دراسة عبد الرحيم مروه (2014) التمكين الاقتصادي وعلاقته بتمكين المرأة في العراق.

هدفت الدراسة إلى كشف واقع تمكين المرأة العراقية الاقتصادي، إيجاد العوائق التي تقف وراء صعوبة تمكينها، وتعليل انخفاض إنتاجية المرأة العراقية التي هي أهم العوائق التي تحد من وصول النساء إلى مراكز صنع القرار. بيان أهمية تمكين

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المرأة اقتصاديا في إنعاش الاقتصاد العراقي من أجل أن يدرك صانعو السياسات ومتخذو القرار ضرورة تمكين المرأة وتطوير مهاراتها وقدرتها، وتلافي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عدم تمكنها والمعيقة لعملية التنمية .

6-دراسة عمر فاطمة (20016) معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا "

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تمكين النساء وايجاد الحلول لها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكبر ما يعيق تمكين المرأة هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة خارج المنزل قد تجعلها تتردد عن المشاركة الاقتصادية وكذلك الظروف العائلية والأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المرأة تعد أكبر عائق حيث تكون سبب في صرف نظرها عن العمل كما يمنعها من اكتساب المهارات المهنية ويمنعها من تقديم ما هو افضل ، كما أن اندلاع العنف السياسي أدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية سبب عائق في قدرة النساء على القيام بأنشطتهن

7-النظريات التي تسهم في تفسير موضوع الدراسة

أ-نظرية الدور

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنه: "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي المركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته، وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة فالفكرة التي تتمحور حولها هذه النظرية هي أن للناس أدوراً معينة في المجتمع لابد من أن يقوموا بها، وتهتم هذه النظرية بدراسة الظواهر المعقدة للسلوك الإنساني، وقضايا تمايز الأدوار، والعلاقات الاجتماعية، وسلوك الأفراد في المواقف المختلفة، كما وأنها تتطرق للقضايا الأسرية مثل التنشئة الاجتماعية، وعمليات التقسيم النوعي للعمل داخل الأسرة وخارجهما. (زكي،1993ص56)

وتضيف (خشاب 1987، 33) أيضاً أن التمايز الحاصل في المجتمع طبيعي هو نتيجة وجود خصائص بيولوجية لكل من الذكر والأنثى، وهي التي حددت لكل منهما طبيعة الدور الذي يجب أن يؤديه في المجتمع، إضافة إلى ذلك تفسر هذه النظرية التمييز القائم بين الجنسين في العمل، والمؤسسات التعليمية، والمعوقات الاجتماعية التي بنيت على اعتقاد أن المرأة أقل من الرجل، وهذا الدور الجندري للأنثى ينحصر في كونها زوجة وأم، ويتمثل أيضا في سيطرة الرجل على الموارد الاقتصادية. كما وحدد كثيرون أدوار المرأة، فمنهم من حصرها بثلاثة أدوار وهي (أم زوجة ربة منزل) هذا يعني إلغاء أدوارها المتعددة التي تقوم بها في. مختلف شؤون الحياة، ومنهم من حددها بسبعة أدوار تؤديها المرأة في الأسرة كأم، وزوجة وربة منزل، وعاملة للسلع والخدمات خارج المنزل، وهذا العمل عائد بمردود مادي، ودورها كعنصر فعال في المجتمع، ودورها كشخصية مستقلة. (عوض2010ص142)

ب-نظرية الحاجات Need Theory

تعود هذه النظرية إلى عالم النفس الأمريكي Abraham Maslow، ركز فيها على الجوانب الدافعية للشخصية الإنسانية ومن أهم الأفكار التي صاغتها هذه النظرية أن لكل إنسان مجموعة من الحاجات المختلفة، وهذه الحاجات ذات طبيعة هرمية تسلسلية، وملخص الفكرة أن الشخص يكون مدفوعاً لإشباع الحاجات الأكثر أهمية ثم الأقل فالأقل، كما وأن الحاجات نسبية بحيث أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والموضوع، وبالنسبة لنفس الفرد كما أنها تختلف باختلاف الأفراد، فما قد يكون مهماً لشخص هو أقل أهمية بالنسبة لآخر، وأيضاً تعتبر الحاجات توالديه يعني أنها غير محددة ولا محدودة وغير نهائية.

فعندما يتم إشباع حاجة تولد حاجات أخرى، وعلى اعتبار أن الشخصية الإنسانية شخصية كلية هذا يعني أن الحاجات ليست متشابهة أو متعارضة أو متعاضدة فهي تتنوع بحسب تنوع الظروف، إضافة إلى ذلك تعتبر الحاجات ذات طبيعة تعويضية، يعني أن العمل على إرضاء وإشباع حاجة ما، يؤدي إلى عدم التركيز على إشباع حاجة أخرى. (الفرماوي،2008ص11)

وقد رتب Maslow الحاجات من أسفل الهرم إلى أعلاه وتتمثل في: الحاجات الفسيولوجية وهي تلك التي ترتبط بحاجات الإنسان إلى البقاء ارتباطاً مباشراً كالحاجة إلى: الهواء، والماء والأكل واللباس، والسكن، وحاجات الأمان، وضمان النظام المادي والمعنوي مثل: الإحساس بالأمان والثبات والحماية والاعتماد على مصدر مشبع للحاجات، وتبديد الخوف من المجهول والفوضى واختلاط الأمور، وحاجات الحب والانتماء وتشمل مجموعة الحاجات ذات التوجه الاجتماعي مثل الحاجة إلى بيئة أو إطار اجتماعي يشعر فيه الإنسان بالألفة والمحبة، وأيضاً الحاجة إلى أن يكون عضواً في جماعة منظمة.

ومن الحاجات التي صنفها Maslow أيضاً الحاجة إلى التقدير وهذه الحاجة لها جانبين جانب متعلق باحترام النفس، أو الإحساس الداخلي بالقيمة الذاتية، والآخر متعلق بالحاجة إلى اكتساب الاحترام والتقدير من الخارج أي بمعنى آخر الاعتراف به، ويشمل الحاجة إلى اكتساب احترام الآخرين والسمعة الطيبة، والنجاح، والمكانة الاجتماعية، إضافة إلى ذلك هناك حاجات جمالية ومعرفية يحتاج لها الإنسان ولكنها حاجات ثانوية وحاجات تحقيق الذات والذي يحاول فيها الفرد تحقيق ذاته من خلال تعظيم استخدام مهاراته الحالية والمحتملة، لتحقيق اكبر قدر من الإنجازات (لفرماوي،2008ص12)

ج-النظرية النسوية:

تعرف النسوية بأنها الاعتقاد في حتمية اكتساب النساء نفس الحقوق بالنسبة للرجال، كما تعد منظومة فكرية تدافع عن مصالح النساء وتدعو إلى توسيع حقوقهن.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويجمع كثيرون من الباحثين على أن البدايات الأولى للحركة النسوية قد ظهرت في القرن التاسع عشر، وتحديداً عند بدء وعي المرأة بذاتها ومحاولة إزاحة الظلم الواقع عليها إلا أن التغير الحقيقي لهذه الحركة لم يبدأ إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين تحديداً، عندما بدأت الحركة النسوية بالتكتل والتشكل الممنهج الذي يسير وفق جملة من الأفكار الواضحة والمحددة أطلق عليها النسوية ، وبدأت بوصفها أسلوباً في الحياة الاجتماعية والفلسفية والأخلاقية يعمل على تصحيح وضع النساء المتدني الذي يحط من شأن المرأة ويحقرها ، في مواجهة السيطرة الذكورية .

ومن هناء فالنظرية النسوية تسعي إلى المساواة بين الرجال والنساء كما تسعي عن الواقع الفعلي لأدوار النساء والرجال والفرص التي تتاح لكل منهما، وكذلك الكشف عن مستوي التحيز للذكور وعلى ذلك تهتم النسوية بمحاربة الرغبة في بقاء الاختلاف في صورة النساء والرجال، وكذلك محاربة التمييز والإعلاء من قيمة الرجل عن المرأة. (واصل،2011ص40)

ويحتوي الاتجاه النسوي على أحد أحدث المفاهيم ألا وهو "مفهوم النوع" والذي عرفه المؤرخ "جون سكوت " بأنه متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات بين الجنسين، ويمثل النواة الأولي في تشكيل علاقات قوة محددة (علي،2002 ص44)

وإلى جانب مفهوم النوع الذي يرتكز على الفوارق ذات المنشأ الاجتماعي بين الجنسين، هناك مفهوم آخر يحتل مكانة محورية في الاتجاه النسوي، وهو مفهوم " الجنس" والذي يشير إلى الفروق الطبيعية بين الجنسين أو بمعني آخر الفروق التي ترتبط بالجوانب البيولوجية (زاهر،2010ص24)

ثانياً: - الإطار النظري للدراسة:

1-التمكين

إن التمكين من شأنه أن يطور مشاركة المرأة، وينمي من قدراتها، ووعيها، ومعرفتها، ومن ثم يحقق اعتمادها على ذاتها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السياسية ويتيح لها القدرات والإمكانات كافة، التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها وضعها، وهذا بدوره يعزز مكانة المرأة في المجتمع، ويزيل العقبات التي تعرقل مسيرتها التنموية، ويقضي على كل مظاهر التمييز ضدها.

فالمقصود من تمكين المرأة هو إعطاءها مزيداً من القوة، بحيث تتحكم في حياتها وقراراتها، ومصيرها، وتعبر عن رأيها ما يكسبها الثقة بالنفس، الذي يجعلها تواجه جميع أشكال التمييز ضدها في المجتمع، كما وأن التمكين من شأنه أن يجعل المرأة فرداً مدركاً واعياً لمـــا يدور حولها، ومن أهم أشكال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، هو توفير فرص عمل لها، والذي يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في صفوفها.

كما وأن الثقافة المجتمعية تؤدي دوراً فعالاً، جنباً إلى جنب مع الأبعاد الاقتصادية في تشكيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، فالنظرة المجتمعية القائمة على التمييز بين الجنسين ما زالت موجودة، وهذا بدوره يؤثر في قرار المرأة وإدراكها لذاتها في المشاركة في سوق العمل.

تعني كلمة التمكين أن كل الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشكلاتهم الفعلية وطموحاتهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة والحصول علي وسائل إنتاج وعمل ولو كانت متواضعة وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن نتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا تبرز ضرورة المشاركة في الحياة السياسية، وضرورة تقوية الهيأت المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها، كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتأثير على اتخاذ القرارات. كما يعني التمكين العمليات التي تساعد الفقراء وخاصة النساء اللائي لا يتمتعن بالقوة من الحصول على الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار. (قدري،2005ص260)

أ - المبادئ العامة للتمكين:

تختلف المبادئ العامة للتمكين وفق الإطار الاقتصادي والاجتماعي ووفق الاستراتيجيات التمكين المطبقة في مختلف المجالات، والتي يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى في نفس المجتمع، ومجمل هذه المبادئ تذكر:

1 الوصول إلى المعلومة: فالمعلومة هي القوة، فالمواطنون الذين يصلون إلى المعلومات يكونون أحسن من حيث الفرص والوصول إلى الخدمات وممارسة الحقوق، فبدون معلومة لا يمكن للفقراء العمل بفعالية، وانتشار المعلومة لا يتوقف على وسيلة معينة واحدة وإنما تتعدد وسائلها.

2- الإدماج والمشاركة: إن اندماج الفئات المستبعدة ضروريا لضمان أن الموارد العامة المحدودة تبنى على المعارف، والملكيات المحلية، ولتقدير التزام التغيير فالاندماج يتطلب تغيير القواعد وخلق فضاء للنقاش والمشاركة المباشرة وغير المباشرة في الميزانية.

3-القدرة على التنظيم المحلي ترجع قدرة التنظيم الذاتي إلى قدرة الأشخاص على العمل الجماعي وتعبئة الموارد لحل مشكلاتهم ذات الاهتمام المشترك وغالبا ما تكون منظماتهم غير رسمية فإن التنظيم المحلي هو مفتاح فعالية التنمية مثل تنظيمات الفقراء الجمعيات الفيدراليات هي مفاتيح رئيسية في الصورة المؤسساتية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وهذه المبادئ متداخلة ومرتبطة فيما بينها فالحصول على المعلومة المتعلقة بالبرامج أو الأداء الحكومي أو الفساد ضرورية وشرط مسبق للعمل، ولا يعمل المواطنون عندما لا تتوفر لديهم الإمكانيات المؤسسية التي تتطلب الأداء المحاسبي، عندما تكون منظمات محلية قوية تكون بعيدة الاتصال عن الحكام المحليين والقطاع الخاص ونقص الوصول إلى المعلومة. لهذا السبب فان الإصلاح المؤسساتي سواء كان وطنيا أو دوليا يجب أن يركز على القوانين والقواعد الآليات المؤسساتية القيم والسلوكيات التي تدعم عناصر التمكين، إذ يجب أن يتصل التغيير في القواعد الرسمية والتنظيمات والجهود لتمكين الفقراء والمواطنين من التفاعل الفعال مع حكامهم. (السروجي ،2009ص327)

ب - مفهوم تمكين المرأة

يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها في تسعينيات القرن الحالي، حين تصاعدت التيارات الليبرالية التي تهدف إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع المدني، وكذلك الحركات النسوية التي تسعى إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة ودمجها في الميادين كافة، أما فيما يتعلق بمفهوم تمكين المرأة المتداول في الهيئات و المنظمات الدولية، فهو يستخدم على نطاق واسع في قضايا المساواة بين الجنسين، ويهدف إلى تغيير العمليات، والبنى التي تعيد تبعية المرأة للرجل وفي الحقيقة هناك الكثير من التعريفات التي ترتبط بكلمة التمكين، لكن لا يوجد تعريف مشترك لها، وكلمة التمكين غير موجودة في معظم لغات العالم، لكنها ارتبطت بحقول معرفية عديدة مثل: علم الاجتماع، علم النفس علم الأديان الأنثروبولوجيا التربية الصحة العامة، والتمكين اليوم أصبح يستخدم على نطاق واسع في مجال الإدارة الحديثة، كما ويتضمن التمكين عناصر متعددة اقتصادية، واجتماعية وسياسية (شعاع وآخرون،2010ص55)

ان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة أمور أساسية للتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

يعني تمكين المرأة حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يتناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلى حيث يهدف إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، وتحقيق مكانتهن في المجتمع، وتعظيم دورهن ومشاركتهن في الحياة العامة.

وتمكين المرأة هو إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد ان تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول الى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه، وقدرتها على التأثير على التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر وطنية وعالمية. (السروجي مرجع سابق ص261)

ج- مبادي تمكينٍ المرأة

يعتمد التمكين مجموعة من المبادئ والركائز التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من تمكين المرأة ومن هذه المبادئ:

1-مبدأ المشاركة: إذ يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث انه يبني اساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها وهو عنصر فعال وشريك أساسي في عملية تمكين المرأة

2- مبدأ الاعتماد على النفس: يسعى مدخل تمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها إذ تمتلك المرأة موارد وقوى ولكنها بحاجة إلى إيجاد موارد إضافية من خلال زيادة وعيها بأوضاعها ومسؤولياتها. واكتشاف نواحي القوة في شخصيتها وفي البيئة المحيطة بما يساعد في تحقيق التمكين لها.

3-مبدأ المسئولية: إذ بعد الوصول إلى المعلومة والحصول عليها شرطا من شروط المسئولية وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة كما أنها أداة فعالة لتصحيح الأداء.

4-مبدأ العدالة والمساواة القانونية: التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعا بتباين انتماءاتهم القانونية أو الجنسية. (الخشمي،2014ص69)

د -مستويات تمكين المرأة:

هناك ثلاثة مستويات لتمكين المرأة وهي على النحو التالي:

1- المستوى الفردي يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن، وإدراكهن وإحساسهن بقيمتين وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.

2 -المستوى الجماعي: وهو يعكس قدرة المرأة على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي واحساسهن بقوتهن في تجمعين.

3 مستوى المناخ الاجتماعي: والقواعد الاجتماعية والحوار العام، حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به. (الخشمي مرجع سابق، ص72)

2- أنواع تمكين المرأة

أ- التمكين الاقتصادي: هو مفهوم حديث ظهر في القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال:

-تمكين النساء من التحكم بتوفير الخيارات والبدائل.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

-توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.
-الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول المرأة.

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في:

- الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية، لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية للمرأة في مجال التنمية.
- يعمل تمكين المرأة الاقتصادي على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي تكمن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم، بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز.

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يرتبط بقدرة النساء على التحكم بمصيرهن وخصوص صورة متكافئة على الموارد الاقتصادية والمالية وسيطرتهن على تلك الموارد وتشير الموارد الاقتصادية إلى العوامل المباشرة للإنتاج ومنها مثلاً الأصول غير المنقولة بما في ذلك الأرض والسكن ومجموعة الموارد المشتركة والبنى الأساسية، فضلاً عن الأصول المنقولة كمعدات الإنتاج والتكنولوجيا والثروة الحيوانية، وتشير الموارد المالية إلى الموارد القائمة على أساس النقود بما في ذلك النفقات الحكومية والنفقات المالية الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن الدخل والائتمان والمدخرات والتحويلات .

ويعد التمكين الاقتصادي للنساء من الأولويات الاساسية لبعض الدول العربية بحيث يمثل محوراً هاماً في خططها واستراتيجيتها الوطنية وقد اتخذت الدول العربية في هذا المجال تدابير ناجحة تتمثل في سن القوانين الجديدة أو مراجعة بعض المواد من القوانين النافذة لحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة. (بن يزه،2010ص20)

وأن يمثل التمكين الاقتصادي مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال ازالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة من ممارسة دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية في الدولة ومن اهم عناصره العدالة في الحصول على الموارد الاقتصادية واتاحة التدريب والمعرفة التي تحرز المكانة الاقتصادية للمرأة و كذلك يمثل تمكين المرأة اثر كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن اهمها النمو الاقتصادي فلتقليل التفاوت و تحقيق التمكين اثرا في الأجل الطويل على كفاءات السوق كما انه يساعد في مستويات التشغيل الكامل لكل الطاقات والامكانات الممكنة في الدولة و يمكن ابراز القنوات التي يؤثر من خلالها تمكين المرأة و تقليل التفاوت بين النوعين على النمو الاقتصادي ومنها :

1-ان ارتفاع معدلات التعليم بين النساء ترتبط بصورة كبيرة بانخفاض معدلات الخصوبة كما ترتبط بزيادة معدلات الادخار في الأسرة المعيشية.

2-أن قدرة النساء ترتبط باتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة وذلك من خلال تشخيص جزء أكبر من الانفاق على الاحتياجات الاساسية للأطفال مثل التعليم والصحة.

3-أن تمكين المرأة يساعد بصورة أساسية على الاستفادة من طاقات الانتاجية الموجودة بالفعل في المجتمع ولكنها غير مستغلة مما يعني كفاءة اقل في استغلال عناصر الانتاج المتاحة

4-بعد التمكين الاقتصادي للمرأة في الاساس حقاً من حقوق الانسان ومن قضايا العدالة الاجتماعية كما انه مهم للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. (الباجوري،2019ص122)

ب- التمكين الاجتماعي

ويقصد به اكتساب المرأة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات مع تهيئة الفرص لها لمشاركة اجتماعية ومدنية أكبر، وذلك بمساعدتها للحصول حقوقها في المجالات الإنسانية المختلفة كـ التعليم، الرعاية الصحية.

ان تحقيق العدالة بين الجنسين كجزء اساسي وصريح في اهداف التنمية المستدامة تحقيق المساواة بين الجنسين لان تحقيق المساواة ليست فقط حق من حقوق الانسانية بل هي من الأسس الضرورية لإحلال الرخاء والسلام والاستدامة في العالم، وكذلك فان تحقيق المساواة بين الجنسين يوفر التكافؤ للمرأة للحصول على التعليم والصحة والعمل اللائق، والمشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية وصنع القرار سيكون اساساً ومحركاً لبناء الاقتصادات المستدامة وذلك من خلال:

1-القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

2-القضاء على جميع اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

3-القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل زواج الاطفال والزواج المبكر والقصري.

4-الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الاسرة المعيشية.

5-كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدر المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (الباجوري، مصدر سابق ص123)

3- أهداف تمكين المرأة:

يهدف التمكين بصفة عامة اكتساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته وما بداخله من قدرات الأجل أن يصل إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الافضل وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول الى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الافراد وتتمثل أهداف التمكين بما يأتي وهي: -

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1-وصول المرأة الى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدا من الأسرة حتى اعلى مراكز صنع القرار في الدولة ومروراً بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي الحكومية وغير الحكومي وتعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات النسائية في تغير الأوضاع السائدة والمشاركة بفاعلية أكبر في تمكين المرأة.
2- تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً وتوفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية.
3-الدعوة الى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل القضاء على جميع اشكال التمييز ضدها وتقليص الفجوات بين الجنسين.
هناك وجهات نظر مختلفة لأهداف تمكين المرأة يمكن عرضها في:
-أن تتمكن المرأة في صنع قراراتها بنفسها.
-أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب.
- أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية.
-أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمر.
-أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المنصورة عنها. (السرحان،2006 ص141)

أ - أهداف التمكين الاقتصادي:

- تعزيز تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية، وتعزيز القيادة لدى النساء في مجال التنمية المحلية الاقتصادية.
- ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصاد
- مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنات العامة.
- تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أمنا للنساء في الاقتصاديات الرسمية وغير رسمية التركيز على المشتغلات في الأعمال الحرة.

ب- أهداف التمكين الاجتماعي:

-زيادة نسبة المشاركة في القضايا المجتمعية محليا وعربيا مع التأكيد على دورها الهام في القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.
-إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة من اجل التنسيق فيما بينها.
-العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها
-رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
-قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
-قدرة النساء على العمل والإفصاح على الممارسة العنيفة ضدهن.
-قدرة النساء على التعامل جماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل الاجور الصغيرة.
-قدرة النساء على صنع القرار.
-زيادة إعداد النساء اللواتي يدرن الخدمات الخاصة بهن مبادئ تمكين المرأة.
(السرحان، مرجع سابق ص144)

4- مشكلات تمكين المرأة في المجتمع

رغم التقدم الحالي الذي يعيشه المجتمع إلا أنه يوجد مشاكل عدة تقف عائقاً في سبيل تمكين المرأة اقتصادياً، واجتماعياً، ومن أهمها:

أ - المشاكل الاجتماعية: المتمثلة بالثقافة المجتمعية السائدة التي تكرس الهيمنة الذكورية، وتفضيل الذكور على الإناث، وربط عمل المرأة بالمنزل وليس خارجه وبالزواج، وتكوين الأسرة وإنجاب الأطفال، فالزواج المبكر للإناث يزيد من نسبة الخصوبة، فكثرة الأطفال تعني تضاعف المسؤوليات، والجهود الملقاة على عاتق المرأة. (عبد الهادي 1999ص 48)

من أهم المشكلات الاجتماعية

1-التنشئة الاجتماعية

إن شخصية المرأة هي نتاج أساليب التنشئة الثقافية والحضارية التي لا تحدد منها الفوارق بين الجنسين والأدوار الاجتماعية وتقسيم العمل فحسب ، بل تحدد كذلك هامش الحرية المسموح به ، وكثيراً ما تعتقد المرأة التفوق والإبداع أمور خاصة بالرجل ، وأن مهمتها الأساسية تربية الأطفال والعناية بشئون المنزل ، لان طبيعة تنشئتها الأسرية تحدد لها أدوارها ،ومنذ البداية فهي محرومة من مواقع اتخاذ القرار ، وهذا شكل عائقاً دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها في أمور الحياة ، وبذلك تشكل التنشئة الاجتماعية الأساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة وقدرتها على صنع القرار والتأثير في الآخرين(المناور2017ص10)

2- القيم الاجتماعية

إن منظومة القيم الاجتماعية الموروثة لها تأثير سلباً على عملية تمكين المرأة خاصة إذا كانت بعض هذه القيم تشكل عرقلة في مجال التمكين بالنسبة للمرأة بشكل عام، حيث أن هناك قيم عامة وأخري خاصة وهناك قيم وقتية وقيم دائمة، وعلينا أن ندرك نوع القيم ومستوياتها في مدى تأثيرها على تغير أنماط السلوك للفرد، فمثلاً قيم تفضيل الذكر على الأنثى يعني سيادة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاتجاه الأبوي مما يجعل هذه القيمة الاجتماعية تكاد أن تخلد في المجتمعات التقليدية ، وبالتالي فإن أثرها سيفرض واقعه على مدى مشاركة عنصر الإناث في الأعمال التي تون مخصصة للذكور على حساب الإناث (خنياب،2012ص80)

3-الأعراف

كثيراً ما يسود اعتقاد فكري يدور حول أن المرأة تعتبر طرفاً قاصراً وعاطفياً وهي عبء ومسئولية، وأن أنماط عمل المرأة التي تتناسب مع كونها امرأة تقتصر في كونها أماً وزوجة وأختاً، في حالة كونها أما فهي أنسب للإنجاب والعمل في المنزل، فعملها يقتصر في محاور أسرتها فقط وفي حالة كونها أختاً فهي أنسب للعمل المنزلي ومساعدة الأم وليس عليها الخروج إلا في ضوء رقابة ذكورية (العجمي2017 ص75)

ومن المشاكل الاجتماعية ايضاً:

-دور المرأة في خانة الوظائف التقليدية.
-تدخل الرجل في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.
-قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة
-تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد لأوامر الرجل وتعرضها للعنف
-تخوف الرجل من تفوق المرأة عليه اجتماعيا ووظيفيا.
-عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية
-ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم قدرة المرأة التوفيق بين مسؤوليتها الأسرية والاجتماعية.
- محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة.
-عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها.

ب - المشكلات الاقتصادية

-حبس المرأة في خانة الوظائف التقليدية
-عدم إتاحة الفرصة للمرأة على إبداء أرائها .
-انعدام توفير الدعم الإعلامي لقضايا المرأة.
- ضعف قدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ. (الحسين وآخرون2021ص52)

5- دور الجمعيات في تمكين المرأة.

تلعب الجمعيات دورا كبيرا في المجتمعات الديمقراطية خاصة في ظل تنامي وتزايد دور المجتمع المدني كشريك ثلاثي في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص، وكذا تشكل الشراكة بين المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة، نقطة تحول مهمة خلال السنوات الأخيرة، فبعد فترة اتسمت بنوع من الحذر امتدت إلى حدود أواسط التسعينات، أصبح مستوى الشراكة يميل إلى التحسن من اجل توحيد الجهود بين مختلف المتدخلين في شتى المواضيع منها مسالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبما ان دور الجمعيات أضحى يقوم على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الدور الثانوي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في السياسات الوطنية.

بحيث ينبغي على هذه الجمعيات الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير اتجاه القوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء مواضيع محددة تهم المجتمع من خلال عملية توعية وتثقيفية وتنويرية واسعة، تستهدف تفعيل مشاركة النساء في تقرير مصيرهن السياسي ومواجهة الأزمات والتحولات الاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر على مستوى حياتهن ومعيشتهن.

إذ يمكن للجمعيات أن تلعب دورا محوريا في عملية تمكين المرأة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبنيها لقضايا مبدأ التمكين وتأكيد مبدأ الدفاع عن حقوق المرأة والدفاع عن كافة المستويات في تمكين المرأة من التأثير على القرارات

الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تأسيس قاعدة بيانات من وضعية المرأة في أجهزة صنع القرار. ويمكن تحديد أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات في:

أ - تشجيع عضوية المرأة في الجمعيات وكذلك رئاستها لمناصب إدارية والتعبير بصدق عن الاحتياجات الأساسية للمرأة.
ب - تدريب وإعداد كوادر نسائية لمناصب حكومية.
ج - الاهتمام باستقطاب القيادات داخل المجتمعات المحلية.
د - تنمية المهارات القيادية لدى المرأة.
ه- تحليل وضع النساء على الانجازات التي حققتها. (بولقواس،2014ص 265)

6-: مؤشرات تمكين المرأة:

تعد مؤشرات تمكين المرأة بمثابة انعكاس للمفاهيم المستخدمة في كل مراحل الفكر التنموي فكلما تطور المفهوم تطور معه المؤشر لكي تعبر عنه بدقة ويقصد بالمؤشرات هي، المعايير أو التدابير التي يمكن على اساسها تقسيم التغيرات قد يكون

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المؤشرات او حقائق او ارقام او اراء او تصورات يستخدم للدلالة على التغيرات في الظروف أو تقدم معين نحو اهداف معينة ويمكن تقسيم مؤشرات منها المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية. (صالح،2006ص11)

أ- مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

نظرا لأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة تتعرف على اهم المؤشرات التي اشار اليها المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول في عام2001 وهي: -

ا- زيادة الانشطة والمشروعات التي تساعد في توليد الدخل للمرأة، والتي تمثل زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها، وزيادة تحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.

2- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.

3 -المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.

4 -تزايد اعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والاجهزة الادارية المختلفة.

5 -حصول المرأة على الاستقلال والامان الاقتصادي.

6 -اتخاذ القرار الاقتصادي.

7 -الاعتماد على الذات.

8- أدارك التمكين.

9- الوعي الاقتصادي.

10-اتاحة الفرص والخيارات والتحكم فيها..

مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة: هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية ومنها.

أ -مؤشرات الخصائص الديموغرافية للمرأة وتشمل الصحة والغذاء والتعليم والمشاركة في فرص العمل

ب -الفرص المتاحة للوصول الى مصادر المعرفة والمعلومات.

ت -تنمية التشريعات من أي تحيز ذد المرأة في مجال العمل والتملك والائتمان والاحوال الشخصية والتعامل امام القضاء.

ث- الزيادة في اعداد منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المرأة سواء في التمكين القانوني أو التدريب والتعلم أو في مواجهة العنف الموجه ضد المرأة

ج -مشاركة المرأة في ادارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية.

ح -مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلي. (توفيق 2004ص240-242)

ثالثاً:- الإجراءات المنهجية

1- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول (1) التوزيع التكراري للعمر المبوب

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
33-25	24	24.0
42-34	24	24.0
50-43	29	29.0
60-51	23	23.0
المجموع	100	100%

الجدول يعرض توزيع الفئات العمرية في عينة من الأفراد حيث تظهر الفئات العمرية الأكثر تمثيلاً، مثل فئة 50-43 سنة التي تمثل 29% من العينة، تليها الفئات العمرية الأخرى بنسبة متوازنة بين 24% للفئتين 33-25 و42-34، في حين أن الفئة العمرية 60-51 تمثل 23%. هذا التوزيع يعكس توازناً بين الأجيال المختلفة ويعزز من تنوع الآراء حول قضايا تمكين المرأة والمشاركة الاجتماعية.

من الناحية الاجتماعية، تمثل الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة سناً المصدر الرئيس للخبرة والتأثير في المجتمع، وهو ما يساهم في توجيه السياسات الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، تساهم الفئات الأصغر سناً بحيوية وطموح أكبر، ما يشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز فرص المشاركة لكلا الجيلين في عملية التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

جدول (2) التوزيع التكراري للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
معهد متوسط	19	19.0
معهد عالي	17	17.0

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جامعي	54	54.0
ما فوق جامعي	10	10.0
المجموع	100	100%

الجدول (2) يعرض توزيع مستويات التعليم لدى عينة من الأفراد، وهو يُظهر أن 54% من العينة يحملون مؤهلاً جامعياً، ما يعكس أن معظم الأفراد في العينة يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ. كما أن 19% من العينة لديهم تعليم متوسط، و17% فقط يحملون شهادة من معهد عالي، بينما تشكل الفئة التي تحمل مؤهلاً فوق الجامعي 10% فقط.

من الناحية الاجتماعية، يُلاحظ أن غالبية الأفراد في العينة ينتمون إلى الفئات الحاصلة على تعليم جامعي، مما يشير إلى أن مستوى التعليم العالي قد يؤثر بشكل كبير على الوعي بقضايا التمكين والقدرة على المشاركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. كما يعكس تواجد بعض الأفراد ذوي المؤهلات المتوسطة والعالية أن هناك تنوعاً في مستويات التعليم مما يعزز من تقديم آراء متنوعة بشأن قضايا المجتمع.

جدول (3) التوزيع التكراري للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	54	54.0
غير متزوجة	46	46.0
المجموع	100	100%

أما الجدول (3) فيُظهر توزيع الحالة الاجتماعية في العينة، وقد تبين من البيانات أن 54% من الأفراد في العينة متزوجون، بينما 46% منهم غير متزوجين. هذا التوزيع يعكس توازناً نسبياً بين المتزوجين وغير المتزوجين في العينة، مما يشير إلى تنوع اجتماعي في العينة ويعزز من إمكانية تمثيل مختلف الشرائح الاجتماعية في الدراسة.

من ناحية التحليل الاجتماعي، يُلاحظ أن نسبة المتزوجين تمثل أكثر من نصف العينة، مما يعكس تأثيرًا محتملاً لهذا العامل في آراء الأفراد حول قضايا تمكين المرأة. في المقابل، يشير وجود 46% من غير المتزوجين إلى أهمية إدراك تجارب هؤلاء الأفراد، خاصة في سياقات تتعلق بالاستقلالية الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية، مما يساهم في إثراء فهم تمكين المرأة من جوانب متعددة.

جدول (4) التوزيع التكراري لمكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
داخل بنغازي	99	99.0
خارج بنغازي	1	1.0
المجموع	100	100%

يكشف جدول (4) عن تركّزٍ شبه كامل لأفراد العينة داخل مدينة بنغازي بنسبة بلغت 99%، مقابل تمثيل هامشي لا يتجاوز 1% للمقيمات خارجها، وهو توزيع يعكس بوضوح الطابع الحضري للدراسة ويحدد إطارها المكاني بدقة. هذا التمركز الجغرافي يعني أن النتائج المتحصَّل عليها تعبّر بصورة أساسية عن خبرات المرأة في البيئة الحضرية، حيث تتوفر أنماط مختلفة من الخدمات والفرص مقارنةً بالمناطق الطرفية أو الريفية.

ومن منظور تحليلي أعمق، فإن هذا الانحياز المكاني يضفي على النتائج درجة من التجانس الثقافي والاجتماعي، لكنه في الوقت ذاته يحدّ من قابلية تعميمها على نطاق أوسع. فالمرأة المقيمة داخل المدن الكبرى غالبًا ما تواجه تحديات تختلف في طبيعتها وحدّتها عن تلك المرأة التي تعيشها خارجها، سواء من حيث فرص العمل أو أنماط الضبط الاجتماعي أو مستوى الانفتاح الثقافي، وعليه، فإن قراءة نتائج الدراسة ينبغي أن تتم في ضوء هذا الإطار الحضري، مع الإشارة إلى ضرورة توسيع العينة مستقبلًا لتشمل بيئات جغرافية متنوعة تعكس تباينات المجتمع بصورة أشمل.

جدول (5) التوزيع التكراري لعبارة» تتوفر فرص عمل متنوعة للمرأة«

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	51	51.0
أوافق	38	38.0
محايد	5	5.0
لا أوافق	5	5.0
لا أوافق بشدة	1	1.0

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجموع	100	100%

الجدول يعرض توزيع آراء الأفراد حول توفر فرص عمل متنوعة للمرأة، حيث أظهرت النتائج أن غالبية العينة، بنسبة 51% (51 فردًا)، وافقوا بشدة على توفر هذه الفرص، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لفرص العمل المتاحة للمرأة. في المقابل، 38% أي (38 فردًا) أبدوا موافقة عامة على هذه الفكرة، مما يشير إلى توافق مع الرأي العام، ولكن بدرجة أقل.

من جهة أخرى، أبدى 5% فقط من العينة رأيًا محايدًا حول هذا الموضوع، بينما كانت النسبة المتبقية (5%) من الأفراد غير موافقين على توفر الفرص المتنوعة، وهذه النسبة تبقى محدودة مقارنةً بالأعداد الأكبر التي تؤيد هذه الفكرة. أما بالنسبة لأقل النسب، فقد أبدى 1% فقط من الأفراد عدم الموافقة بشدة.

من خلال هذا التوزيع، يمكن ملاحظة أن الغالبية العظمى من الأفراد في العينة ينظرون بشكل إيجابي إلى توفر فرص العمل للمرأة، مما يعكس تحسناً نسبياً في هذه الفرص مقارنة بالفترات السابقة، رغم وجود قلة من المعارضين أو المحايدين.

جدول (6) التوزيع التكراري لاستجابات العينة حول هل تعاني المرأة من تمييز في مجال التعليم؟

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	44	44.0
أوافق	19	19.0
محايد	12	12.0
لا أوافق	20	20.0
لا أوافق بشدة	5	5.0
المجموع	100	100%

يوضح جدول (6) توزيع إجابات العينة حول ما إذا كانت المرأة تعاني من تمييز في مجال التعليم، حيث أبدى 44% (44 فردًا) من العينة تأييدًا شديدًا لهذا الرأي، مما يعكس إدراكًا كبيرًا من جانبهم بوجود تمييز في هذا المجال. أما 19% فقد وافقوا بشكل عام، مما يشير إلى توافق نسبي مع هذه الفكرة، رغم أن التأييد لا يصل إلى الدرجة العالية. وفي المقابل، أبدى 12% من العينة رأيًا محايدًا، بينما 20% رفضوا هذا الرأي بشكل عام، مما يعكس بعض التباين في التجارب والخبرات التعليمية. وأقل نسبة كانت من نصيب الذين لا يوافقون بشدة، حيث سجلت 5% فقط، وهو ما يشير إلى أن هناك مجموعة من الأفراد التي لا تشعر بوجود تمييز واضح ضد المرأة في مجال التعليم.

إجمالًا، يسلط الجدول الضوء على تباين واضح في الآراء حول تمييز المرأة في التعليم، حيث تظل النسبة الأعلى تدرك وجود التمييز، بينما يعكس الجزء الآخر من العينة تنوعًا في وجهات النظر حول هذه القضية.

ثانيا. اتجاهات افراد العينة نحو تمكن المرأة في مجال التعليم:

جدول(7) توزيع استجابات العينة حول مؤشرات التمكين للمرأة في قطاع التعليم:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية	الترتيب
تتمتع المرأة بقدرة على اتخاذ قرارات حياتها	1.74	0.87	34.8	3
تشارك المرأة بفاعلية في سوق العمل	1.71	0.86	34.2	4
تملك المرأة استقلالًا اقتصاديًا	1.9	0.99	38.0	1
تحصل المرأة على فرص متكافئة في التعليم	1.78	0.94	35.6	2
تشارك المرأة في صنع القرار الأسري	1.65	0.8	33.0	5
تزداد ثقة المرأة بنفسها	1.59	0.75	31.8	7
تسهم المرأة في التنمية الاقتصادية	1.63	0.77	32.6	6
تشارك المرأة في الأنشطة المجتمعية	1.58	0.77	31.6	8
يساعد تمكين المرأة في تحسين معيشة الأسرة	1.53	0.67	30.6	10
يعزز تمكين المرأة العدالة الاجتماعية	1.57	0.79	31.4	9

يلاحظ من الجدول (7) أن الفقرة "تتمتع المرأة بقدرة على اتخاذ قرارات حياتها" قد حصلت على الترتيب الأول بمتوسط 1.9 ووزن نسبي 38.0%. وهذا يظهر أن القدرة على اتخاذ القرارات تعد من أبرز مؤشرات تمكين المرأة في عينة الدراسة. المتوسط الحسابي المرتفع والوزن النسبي العالي يعكسان أهمية كبيرة لمفهوم الاستقلالية الشخصية للمرأة في المجتمع.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما الفقرة "تشارك المرأة بفاعلية في سوق العمل" فقد حصلت على الترتيب الثاني بمتوسط 1.78 ووزن نسبي 35.6%. هذا يدل على أن المشاركة الفعالة للمرأة في سوق العمل تعتبر من الأمور الهامة جدًا في عملية تمكينها، إلا أن الإدراك حول هذه الفعالية ما زال يحتاج إلى مزيد من التوجيه والإيجابية.
في مقابل، حصلت الفقرة "تملك المرأة استقلالًا اقتصاديًا" على الترتيب الثالث بمتوسط 1.74 ووزن نسبي 34.8%. وهذه النتيجة توضح أن الاستقلال الاقتصادي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، مع إشارة إلى أن العينة تدرك تأثير الاستقلال المالي في تمكين المرأة، رغم أن التقدير لهذه الفكرة يظل معتدلاً.
أما الفقرات التي جاءت في المرتبة الرابعة، مثل "تحصل المرأة على فرص متكافئة في التعليم" (1.71) و"تشارك المرأة في صنع القرار الأسري" (1.65)، فهي توضح أن فرص التعليم والمشاركة الأسرية تظل ضمن العناصر المهمة في تمكين المرأة، ولكنها تتطلب تحسنًا أكبر في الوعي والإدراك من قبل العينة.
بوجه عام، يبين الجدول أن عينة الدراسة تعطي الأولوية للاستقلال الشخصي والاقتصادي للمرأة، إلا أن المشاركة في المجال الاجتماعي والتعليم تتطلب تحسينًا في الإدراك العام حول فعاليتها.

ثالثا. المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تمكين المرأة:

جدول(8) توزيع استجابات العينة حول المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تمكين المرأة:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية	الترتيب
تقيّد العادات والتقاليد الاجتماعية دور المرأة في المشاركة المجتمعية	1.77	0.99	35.4	11
تقل فرص دعم الأسرة لعمل المرأة خارج المنزل	2.19	1.19	43.8	3
تؤثر النظرة المجتمعية السلبية على طموح المرأة	1.82	1.07	36.4	9
تعاني المرأة من ضعف الثقة المجتمعية بقدراتها القيادية	1.83	0.96	36.6	7
تفرض الأدوار التقليدية قيودًا على المرأة	1.83	1.04	36.6	7
يؤثر الزواج المبكر سلبًا على تمكين المرأة	1.77	1.05	35.4	11
تعيق المسؤوليات الأسرية المتعددة تطور المرأة المهني	1.86	1.05	37.2	6
تعاني المرأة من ضعف المشاركة في اتخاذ القرار الأسري	2.27	1.28	45.4	2
تقل فرص المرأة في التعليم نتيجة بعض المعتقدات	2.29	1.33	45.8	1
يحد التمييز الاجتماعي من تقدم المرأة	1.87	1.13	37.4	5
تؤثر شبكة الدعم الاجتماعي (الأصدقاء والعائلة) على تمكين المرأة في	1.95	1.11	39.0	4
تلعب القيم الدينية دورًا في تمكين المرأة في المجتمع	1.79	1.02	35.8	10

يلاحظ من الجدول (8) المتعلق بالمشاكل الاجتماعية والثقافية التي تواجه تمكين المرأة أن الفقرة "تقل فرص الأسرة في دعم المرأة خارج المنزل" قد حصلت على الترتيب الأول بمتوسط 2.29 ووزن نسبي 45.8%. وهذا يعكس أن الدعم الأسري يعتبر من العوائق الرئيسية التي تقف في طريق تمكين المرأة، حيث يشير المتوسط الحسابي العالي والوزن النسبي الكبير إلى إدراك قوي من العينة بوجود صعوبة في تحفيز الأسرة لدعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
أما الفقرة "تؤثر النظرة المجتمعية السلبية على طموح المرأة" فقد حازت على الترتيب الثاني بمتوسط 2.27 ووزن نسبي 45.4%. وهذه النتيجة تؤكد على أن النظرة المجتمعية السلبية تمثل تحديًا كبيرًا أمام المرأة، حيث يعكس الوزن النسبي المرتفع درجة الوعي في العينة بتأثير هذه النظرة على المرأة وقدرتها على تحقيق أهدافها وطموحاتها.
في المقابل، الفقرات المتعلقة بالقيود الاجتماعية والثقافية على المرأة جاءت في مراتب تالية مثل "تنقض العادات الاجتماعية دور المرأة في المشاركة المجتمعية" (1.77) و "تعيق المسؤوليات الأسرية تطور المرأة المهني" (1.77) حيث احتلتا المرتبة الأخيرة بشكل متكرر، ما يعكس تباينًا في إدراك أفراد العينة لتأثير العادات والتقاليد على تمكين المرأة، رغم أن معظم الاستجابات تميل إلى الاعتراف بأهمية هذه العوائق.
ومن ناحية اجتماعية يُظهر الجدول بوضوح أن العوامل الاجتماعية والثقافية لها تأثير قوي في تحديد مستوى تمكين المرأة، حيث يحتل الدعم الأسري والمجتمعي المرتبة الأولى بين العوامل المعوقة. كما أن النظرة المجتمعية السلبية تجاه المرأة تشكل عقبة إضافية تعيق تطورها الشخصي والمهني. إلى جانب ذلك، تُظهر الفقرات التي تتعلق بالعادات والتقاليد وبعض المسؤوليات الأسرية أن هذه العوامل تعمل كمحددات اجتماعية تعرقل مشاركة المرأة في العديد من الأنشطة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.
عموما، يظهر التحليل أن التمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة في هذه العينة يواجه العديد من التحديات الاجتماعية العميقة، لا سيما من خلال تأثير العادات والتقاليد والقيود الأسرية. هذا يشير إلى ضرورة إعادة النظر في الأطر الاجتماعية والثقافية التي تدعم تمكين المرأة، والتركيز على تعزيز الدعم الأسري والمجتمعي في مختلف المجالات لضمان تعزيز فرص تمكين،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رابعا. المشكلات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة:

جدول (9) توزيع استجابات العينة حول المشكلات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية	الترتيب
تعاني المرأة من قلة فرص العمل مقارنة بالرجال	1.73	0.93	34.6	10
انخفاض الأجور يشكل عائقًا أمام تمكين المرأة	1.89	1.05	37.8	4
تواجه المرأة صعوبة في الحصول على التمويل	1.8	0.98	36.0	7
يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي على مشاركة المرأة	1.86	0.83	37.2	5
تفتقر المرأة لفرص التدريب المهني	1.96	1.05	39.2	1
تعاني المرأة من التمييز في الترقيات	1.92	1.19	38.4	3
يحد الفقر من تطوير مهارات المرأة	1.86	1.04	37.2	5
قلة الضمانات الاجتماعية تقلل الاستقرار الوظيفي	1.77	1.0	35.4	8
ارتفاع البطالة يؤثر على استقلال المرأة المالي	1.77	1.0	35.4	8
ضعف السياسات الاقتصادية يعيق تمكين المرأة	1.93	0.99	38.6	2

يلاحظ من الجدول (9) أن الفقرة "تعاني المرأة من قلة فرص العمل مقارنة بالرجال" قد حصلت على الترتيب الأول بمتوسط 1.96 ووزن نسبي 39.2%. وهذا يشير إلى إدراك قوي من العينة بأن قلة الفرص مقارنة بالرجال تعد من أكبر العوائق الاقتصادية التي تواجه المرأة، حيث يعكس المتوسط الحسابي المرتفع والوزن النسبي العالي أن هذه القضية هي أحد أهم التحديات التي تعرقل تمكين المرأة.

أما الفقرة "تقل فرص المرأة في العمل بسبب النظرة الاجتماعية التقليدية" فقد حصلت على الترتيب الثاني بمتوسط 1.93 ووزن نسبي 38.6%، مما يوضح أن النظرة المجتمعية لا تزال تشكل عائقًا كبيرًا أمام المرأة في مجالات العمل. هذه النتيجة تدل على أن العوامل الثقافية والاجتماعية تواصل التأثير سلبًا على فرص المرأة الاقتصادية.

وفي المرتبة الثالثة، جاءت "تنخفض الأجور بشكل عائق أمام تمكين المرأة" بمتوسط 1.89 ووزن نسبي 37.8%. هذا يعكس أن التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء لا يزال يشكل عقبة كبيرة، ويعزز من فكر العينة بأن المساواة في الأجور تعد من الأمور الأساسية في تمكين المرأة.

أما الفقرات الأخرى، مثل "تواجه المرأة صعوبة في الحصول على التمويل" (1.86) و"عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر في مشاركة المرأة" (1.86)، فقد أظهرت نتائج مماثلة حيث يظل تمكين المرأة مرتبطًا بالصعوبات الاقتصادية المستمرة.

ومن ناحية اجتماعية واقتصادية يشير الجدول إلى أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها المرأة في المجتمع هي الأكبر في مجال الفرص الاقتصادية، حيث يُلاحظ أن العينة تدرك بوضوح تأثير قلة فرص العمل والمساواة في الأجور والنظرة التقليدية التي تعيق مشاركة المرأة. كما أن الصعوبات في الحصول على التمويل والمشاركة في الاقتصاد تستمر في التأثير على تمكين المرأة.

ومن خلال هذا التحليل، يمكن القول إن عينة الدراسة تدرك بوضوح العوائق الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة، مع تأكيد على الحاجة الماسة إلى تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المساواة في الفرص.

رابعاً- أهم النتائج:

توصلت الدراسة من خلال تحليل بيانات عينة النساء العاملات في قطاع التعليم بمدينة بنغازي إلى مجموعة من النتائج

1-ان مستوي تمكين المرأة العاملة في قطاع التعليم بمدينة بنغازي جاء بدرجة متوسطة حيث تشارك المرأة في العمل التعليمي بفاعلية إله ان تمكينها مازال يواجه عدة معوقات اجتماعية واقتصادية منها قلة فرص العمل مقارنة بالرجال، انخفاض مستوى الدخل مقارنه بمتطلبات المعيشة، ضعف الحوافز المادية، محدودية فرص الترقية والتأهيل المهني

2-وجود مشكلات اجتماعية متعددة تواجه تمكين المرأة ابرازها، صعوبة التوافق بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل، تعدد الأدوار الملقاة على عاتق المرأة، ضعف الدعم الاسري والمجتمعي في بعض الحالات، استمرار بعض الموروثات الاجتماعية التي تؤثر على نظرة المجتمع لعمل المرأة، لأنه العادات والتقاليد تلعب دورًا كبيرًا في تقييد مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية والعمل.

3- النظرة المجتمعية السلبية تجاه المرأة في مجالات التعليم والعمل تُعد من أكبر العوائق الثقافية التي تواجه تمكين المرأة.

سادسا. التوصيات

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1-توفير برامج دعم تساعد المرأة على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة مثل تسهيل الدوام المرن أو رياض للأطفال ضمن المؤسسات التعليمية
2- رفع مستوى الأجور والحوافز المالية للنساء في قطاع التعليم بما يتناسب مع جهودهن ومتطلبات المعيشة وتشجيع برامج الترقية المهنية
3-تقديم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير المهارات المهنية والقيادية للمرأة العاملة في التعليم مما يعزز تمكينها المهني والاجتماعي
4-نشر مجلات توعية لتغيير السلبية وتشجيع مشاركة الأسرة والمجتمع في دعم المرأة العاملة
5-إعطاء المرأة فرصاً أكبر للمشاركة في اللجان التعليمية والإدارية ووضع القرار داخل المؤسسات التعليمية لتعزيز شعورها التمكين
6-اجراء البرامج التوعوية التي تركز على تطوير مهارات القيادة واتخاذ القرارات للمرأة، بالإضافة إلى دعمها في المجالات الاقتصادية مثل زيادة الأعمال والمشاريع الصغيرة وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة وبرامج تمويل.
7- توفير فرص العمل للمرأة في جميع القطاعات مع ضمان المساواة في الأجور، وتخصيص برامج تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء
8-تنفيذ برامج توعية للتغيير الثقافي والاجتماعي، تهدف إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة حول دور المرأة في المجتمع ورفع الوعي حول أهمية مشاركتها في جميع المجالات.
9-تعزيز الوعي العام بمشاركة المرأة الفعالة في التعليم والعمل وصنع القرار المجتمعي. تنظيم ورش عمل توعية موجهة للأسر حول دور المرأة في المجتمع.
10- تعزيز الأبعاد الاجتماعية للتمكين مثل المشاركة الأسرية والمجتمعية، مما يساعد في تحقيق توازن بين الأبعاد الفردية والاجتماعية.
11-اجراء دراسات مماثلة في قطاعات آخري خارج التعليم أو على نطاق وطني أوسع لمقارنة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تمكين المرأة في المجتمع الليبي

المراجع
الكتب

1. إحسان محمد حسن (1999) موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت
2. أماني زاهر (2010) تأنيث الفقر دراسة في أهم قضايا المرأة ومشكلاتها، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. أماني مسعود (2006) مفاهيم الأسس العلمية المعرفية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية
4. بدوي أحمد زكي (1993) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت
5. حسين عبد الحميد رشوان (2011) المرأة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع المرأة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية
6. حمدي علي الفرماوي (2008) الحاجات النفسية في حياة الناس اليومية، دار الفكر العربي القاهرة
7. حنفي عوض (2010) الحركات النسائية العمالية وسوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية
8. خالد عبد القادر منصور (2019) الثقافة وبناء المجتمعات بوابة علم الاجتماع، ليبيا
9. خميس الشلبي (1999) المشروعات النسوية الصغيرة واقع وآفاق، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، رام الله فلسطين
10. رغدة احمد (2003) داخل الاسرة والمجتمع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سلسلة كتب برامج التنمية، دمشق
11. سلامة السيد الخميسى (2000) علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية
12. سناء الخولي (1992) الاسرة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية
13. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2000) المرأة والرجل في زمن متغير، حالة سكان العالم
14. طلعت مصطفي السروجي (2009) التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
15. ليلي فيضي (2006) مسرد ومصطلحات النوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" فلسطين
16. ماهر علي أبو المعاطي (2005) الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المعاقين، القاهرة جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية
17. محمد الجوهري وآخرون (2001) علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية
18. محمد زكي الميسر (1985) مبادي علم الاقتصاد، دار النهضة العربية بالقاهرة مصر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

19. مرار شعاع وآخرون (2010) الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال أصالة التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، رام الله، فلسطين
20. مصطفي العبد وآخرون 2018 المدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعية بدمشق، سوريا
21. مها عبد الهادي (1999) واقع المرأة الفلسطينية من وجهه نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين
22. نشوي ثابت توفيق (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية المستدامة، القاهرة
23. نهي محمد أمجد نافع (2004) المرأة والسياسة في مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

الدراسات:

1. حامد الهادي (2003) المرأة والجمعيات الاهلية بين التهميش والتمكين، دراسة ميدانية، في قرية الغار بالشرقية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
2. -فاطمة عمر كازوز معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا "دراسة حالة " رسالة ماجستير، جامعة مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية، قسم الاقتصاد الإسلامي (2016)
3. قدري سامية قدري (2005)، المنظمات الأهلية وتنمية المرأة في صعيد مصر، دراسة حالة لمشروع مبدعات في الظل، الدراسات المستقبلية الأسس الاستراتيجية دار المعرفة الجامعية.
4. مروه عبد الرحيم عباس التمكين الاقتصادي وعلاقته بتمكين المرأة في العراق (1980-2011) رسالة ماجستير، جامعة البصرة 2014
5. -نشوى توفيق، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة 2004)
6. يوسف بن يزه (2010) التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العلم العربي، دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية، رسالة ماجستير، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، الجزائر

المجلات والمؤتمرات

1. اقبال الأمير السمالوطي، النساء المعلات للأسر المشكلات والحلول، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الأول العد 15، القاهرة ص 2007
2. أميمة أبو الخير (2019) مشكلات المرأة الإمارتية بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد العراق، العدد 128
3. إيمان بشير الحسين وآخرون 2021 المعوقات النفسية والاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية، مجلة كلية التربية، عين شمس العدد34 الجزء3
4. حسين احمد دخيل السرحان، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة اهل البيت (2006) العدد 16
5. سارة صالح الخشمى(2014) المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر العدد 52
6. سان صالح، المشاركة السياسية للمرأة والوصول إلى موقع صنع القرار2006 العدد 1483
7. سلوى عبد الجواد، استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة الفلسطينية على مواجهه مشاكلها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر 2009
8. سمر الباجوري، تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، العدد الخامس، جامعة القاهرة 2019
9. سناء بولقواس، دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، مجلة الفقه والقانون، المغرب، العدد17(2014)
10. سناء محمد زهران (2015) التمكين الاجتماعي الأهداف والأدوات مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين القاهرة
11. عبد العزيز إبراهيم عبد الغفار (2009) تمكين المرأة من اتخاذ القرار، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد 8
12. -عثمان واصل (2011) النظرية النسوية وإشكالية المصطلح، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 26
13. فاتن أحمد علي (2002) عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة
14. فيصل المناور (2017) تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 133، مجلد 15

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

15. محسن مهدي خنياب (2012) القيم الاجتماعية وأثرها في دور المرأة العراقية للمشاركة بالعمل الإنتاجي والصناعي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة العدد 10، المجلد 6
16. نوف حسن العجمي (2017) تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء المتغيرات الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز القومي للبحوث، فلسطين، العدد 3 المجلد (1)
17. وفاء محمد عبد القوي زعتر (2007) أشكال التميز ضد المرأة وانعكاسها على تعلم الاناث ومحو أميتهن، المؤتمر السنوي الرابع، القاهرة

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJERE** and/or the editor(s). **LJERE** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).